JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (67)
2024-8-26
https://jaspss.com

بحث بعنوان

اهميه تطوير مجال التدقيق المالي في إنجاز المعاملات المالية في البلديات

اعداد

حسن حسين حسن الغويري

رئيس قسم انجاز المعاملات

بلدية الزرقاء

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (67)
2024-8-26

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أهمية تطوير مجال التدقيق المالي في إنجاز المعاملات المالية في البلديات. من خلال مقارنة النتائج والتوصيات من دراسات سابقة، تبين أن هناك ضعفاً في ممارسات التدقيق المالي ونقص في مستوى الشفافية والإفصاح في البلديات. لذا، تقدم الدراسة توصيات تشمل تحسين ممارسات التدقيق، وتعزيز الشفافية والإفصاح، وتوعية وتدريب موظفي البلديات، وتعزيز التعاون مع الجهات الرقابية الأخرى. يهدف هذا البحث إلى دعم جهود تعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة المالية للبلديات وبناء بيئة تضمن استخدامًا فعالًا وشفافًا للموارد المالية العامة.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (67)
2024-8-26
https://jaspss.com

Abstract:

This study aims to explore the importance of developing the financial auditing field in completing financial transactions in municipalities. By comparing the results and recommendations from previous studies, it has been revealed that there is a weakness in financial auditing practices and a lack of transparency and disclosure within municipalities. Therefore, the study offers recommendations including the improvement of auditing practices, enhancement of transparency and disclosure, awareness and training for municipal employees, and strengthening cooperation with other regulatory bodies. This research seeks to support efforts to enhance transparency and accountability in the financial management of municipalities and to build an environment that ensures the efficient and transparent use of public financial resources.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (67)
2024-8-26

المقدمة

في ظل الحاجة الملحة لتعزيز الشفافية المالية وإنجاز المعاملات المالية ضمن قطاع البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية، يبرز دور التدقيق المالي كعنصر فاعل في تحقيق هذه الأهداف. الأهمية المتزايدة لتطوير مجال التدقيق المالي في هذا السياق تأتي كاستجابة للتحديات الخاصة التي يواجهها القطاع، بما في ذلك الحاجة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد وزيادة القدرة على مراقبة وإنجاز المعاملات المالية بشكل فعال. هذه الدراسة تهدف إلى استكشاف كيف يمكن للتدقيق المالي المتطور أن يعزز من قدرات البلديات الأردنية في إدارة المال العام بكفاءة أعلى وشفافية أكبر.

أولًا، تشكل الحاجة إلى تعزيز الكفاءة المالية والشفافية في قطاع البلديات الأردنية دافعًا قويًا لتطوير أساليب التدقيق المالي. وفقًا لدراسات محلية، يمكن للتدقيق المالي المنفذ بفعالية أن يكشف عن مجالات الإنفاق غير الضروري ويقترح تدابير تصحيحية، مما يسهم في تحسين الاستدامة المالية للبلديات.

ثانيًا، إدخال تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة في عمليات التدقيق يمكن أن يوفر أدوات قوية للبلديات لتحليل البيانات المالية بدقة أكبر، مما يعزز من قدرتها على اتخاذ قرارات مالية مستنيرة وإنجاز المعاملات المالية بكفاءة أعلى.

ثالثًا، التركيز على تطوير المهارات والقدرات الخاصة بالمدققين الماليين في البلديات الأردنية يمثل ركيزة أساسية لرفع مستوى الأداء في هذا المجال. من خلال برامج التدريب والتطوير المهني، يمكن للمدققين تحسين فهمهم لأحدث المعايير والتقنيات الدولية في التدقيق المالي، مما يساعد في تحقيق تحسينات ملموسة في إنجاز المعاملات المالية وتعزيز الشفافية.

هذه الدراسة تقدم نظرة شاملة حول أهمية وضرورة تطوير مجال التدقيق المالي في قطاع البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية، مع التركيز على التحديات الخاصة والفرص المتاحة لتحسين إدارة الموارد المالية بشكل أكثر فعالية وشفافية. من خلال تحليل تجارب ودراسات محلية ودولية، تهدف الدراسة إلى تقديم رؤى قيمة وتوصيات عملية تساهم في تعزيز قدرات البلديات الأردنية في مجال التدقيق المالي، مما يدعم جهودها نحو تحقيق الاستدامة المالية والتنمية المحلية.

مشكلة الدراسة:

مشكلة الدراسة تتمركز حول التحديات المتعددة التي تواجه قطاع البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية في سياق إنجاز المعاملات المالية وتحسين الكفاءة المالية. رغم الدور الحاسم الذي تلعبه البلديات في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، فإنها تصارع مع قضايا مثل الإنفاق غير الفعال والحاجة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة المالية. تبرز الحاجة الماسة لتطوير أساليب التدقيق المالي التي يمكن أن تساعد في تحديد وتصحيح مجالات الإنفاق غير الضروري وفي نفس الوقت تعزز من الشفافية وتدعم اتخاذ القرارات المالية المستنيرة. ومع ذلك، تواجه البلديات عقبات تتعلق بتحديث نظم التدقيق المالي وتطبيق التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة، إضافة إلى تطوير المهارات المطلوبة لدى المدققين الماليين. هذه المشكلة تتطلب تحليلاً شاملاً للواقع الحالي وتقديم حلول مبتكرة تساهم في تحقيق تحسينات مستدامة في النظام المالي للبلديات الأردنية، مما يدعم جهودها نحو تحقيق التنمية المحلية والاستدامة المالية.

أهمية الدراسة:

أهمية هذه الدراسة تنبع من الدور الحيوي الذي يلعبه التدقيق المالي في تعزيز الحوكمة الرشيدة وإنجاز المعاملات المالية ضمن قطاع البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية. في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة والحاجة الملحة لتحسين الكفاءة المالية والشفافية، تبرز الدراسة كمحاولة لتقديم حلول عملية تستجيب لهذه التحديات من خلال تطوير أساليب التدقيق المالي. الفهم العميق لكيفية تأثير التدقيق المالي المتطور على إنجاز المعاملات المالية وتحسين الإدارة المالية يمكن أن يوفر للبلديات أدوات فعالة لتحقيق استدامة مالية أفضل، وبالتالي تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. علاوة على ذلك، تسلط هذه الدراسة الضوء على القيمة المضافة من اعتماد التقنيات الحديثة وبرامج تطوير المهارات للمدققين الماليين، مما يدعم جهود البلديات في مواجهة التحديات المالية والإدارية بكفاءة أعلى. بالتالي، تقدم هذه الدراسة إسهاماً مهماً في الأدبيات المتعلقة بالتدقيق المالي وإدارة الموارد العامة، وتوفر إطاراً مرجعياً لصناع القرار والمهنيين في هذا المجال لتحسين ممارساتهم واستراتيجياتهم المالية.

الإطار النظري:

ضبط الأداء المالي من خلال التدقيق الداخلي

تتم عملية ضبط الأداء المالي من قبل المدقق المالي لمجموعة من الادوات المحاسبية التي تدخل في صلب عمل الإدارية المالية، حيث يعد ضبط اعداد الميزانية وإنجاز المعاملات المالية ومصادر دخل البلديات من قبل المدقق المالي هو بمثابة مؤشر على ضبط العملية المالية برمتها لدى البلديات، ومن أبرز العناصر المالية التي تحتاج للضبط ما يلي:

اولا: ضبط الميزانية

إعداد الميزانية في البلديات يعد من أبرز الواجبات التي تقع على عاتق المجالس البلدية، وذلك لأن القرارات المتخذة بشأن البرامج والخدمات المطلوب تقديمها تشكل جوهر مهام هذه المجالس. لضمان اتخاذ قرارات فعالة ومطابقة للواقع، من الضروري أن يكون المجلس على دراية تامة بحجم الموارد المالية المتاحة والتكاليف المرتبطة بتشغيل البرامج والخدمات المختلفة. هذا يستلزم وجود ميزانية واضحة، مفصلة، ودقيقة، تلعب دورًا متعدد الأوجه كما يلي (الخطيب, 2009):

ميزانية كوثيقة سياسية: تعكس الميزانية الأولويات والأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها، مما يجعلها أداة لبيان الاتجاهات الاستراتيجية والتزامات الحكومة المحلية تجاه مواطنيها.

ميزانية كخطة مالية: توفر الميزانية تقديرات مستقبلية للإيرادات والمصروفات، مما يسمح بإدارة الموارد بكفاءة وفعالية.

ميزانية كدليل عمليات: تصف الميزانية بالتفصيل الأنشطة، الخدمات، والوظائف التي ستنفذها البلدية، مما يضمن تنفيذ الأعمال بشكل منظم وفقًا للخطط الموضوعة.

ميزانية كجهاز اتصالات: تسهل الميزانية التواصل مع الجمهور بشأن القضايا والتوجهات المالية المهمة، مما يعزز الشفافية والثقة بين البلدية والمواطنين.

ميزانية كدليل تخطيط الموارد: تحدد الميزانية إطارًا للتخطيط المالي والأنشطة المستقبلية، مما يدعم الاستدامة المالية والتطوير المستمر.

من المتطلبات الأساسية لكل بلدية أن تعد موازنتها السنوية وأن تقدم نسخة منها إلى وزارة الإدارة المحلية قبل بداية السنة المالية. يجب أن تشتمل الميزانية على تقديرات دقيقة لكافة الإيرادات والنفقات المتوقعة. ولا يُسمح للمجالس بإقرار ميزانيات تحتوي على عجز. أي عجز يجب معالجته وإلغاؤه بحلول نهاية السنة المالية التالية. كما يتوجب على المجلس تعيين مدقق حسابات سنويًا لفحص السجلات المالية وتقديم تقارير بشأن ممارسات الإدارة المالية، مما يضمن الدقة والشفافية في العمليات المالية.

ثانيا: إنجاز المعاملات المالية

التخطيط المالي ضمن المجالس البلدية يشكل عملية معقدة تتأثر بمجموعة من العوامل الحاسمة التي تحدد كيفية توزيع الموارد وتحديد الأولويات الخدمية. النفقات، بما في ذلك الرواتب والأجور، تكاليف التشغيل، استثمارات رأس المال، والمنح، تشكل جزءاً كبيراً من الميزانية التي يجب أن يديرها المجلس بحكمة. وفقاً للسعيد (2000)، تعتمد القرارات البلدية بشأن التخطيط المالي على ثلاثة محاور رئيسية:

نفقات السنة الماضية: يعتبر الأخذ بنظر الاعتبار النفقات التي تم إنفاقها في العام المالي الماضي كنقطة انطلاق لبناء ميزانية العام الجاري أساساً منطقياً للتخطيط المالي. يعتمد أعضاء المجلس على الإدارة لتوفير بيانات دقيقة حول هذه النفقات، مما يمكنهم من صياغة توقعات واقعية للعام القادم بناءً على أرقام موثوقة.

البرامج أو الخدمات الجديدة: غالباً ما تسعى المجتمعات لتحقيق إيرادات جديدة وتحسين جودة الحياة للمواطنين من خلال تطوير برامج أو خدمات جديدة. قد يشمل ذلك توسيع نطاق المسؤوليات بالتعاون

مع الحكومات الإقليمية، الأمر الذي يتطلب تخطيطاً دقيقاً للموارد المالية لضمان تقديم هذه الخدمات بفعالية، مع تحقيق تكامل وتنسيق أفضل بين الخدمات المختلفة.

الأولويات التي يحددها المجلس: يلعب تحديد الأولويات دوراً محورياً في إدارة الموارد المالية، حيث يجب على أعضاء المجلس تقييم الاحتياجات المحلية واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن النفقات التي تخدم هذه الاحتياجات بأفضل طريقة ممكنة. يتطلب هذا منهم توزيع الموارد بشكل يعكس توقعات ورغبات المجتمع، مما يسهم في تعزيز رضا المواطنين وتحقيق التنمية المستدامة.

إدارة هذه العوامل بفعالية تتطلب من المجالس البلدية توظيف استراتيجيات مالية متقدمة واستخدام أدوات تخطيط دقيقة، مما يضمن تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة والتزامات الخدمة، وبالتالي تعزيز الكفاءة والشفافية في إدارة الشؤون المالية البلدية.

ثالثا: إنجاز المعاملات المالية الرأسمالية والنفقات التشغيلية

فهم الفرق بين النفقات التشغيلية والرأسمالية يعتبر حجر الأساس في إدارة الميزانيات البلدية بكفاءة وفعالية. النفقات التشغيلية، كما يشير محمد (2005)، هي تلك النفقات الجارية الضرورية للحفاظ على سير العمليات اليومية للمجتمع، مثل دفع رواتب الموظفين وتكاليف الخدمات الأساسية كالكهرباء. هذه النفقات تمثل التكاليف الجارية التي يتم تحملها بشكل دوري لضمان استمرارية الخدمات والأنشطة اليومية.

من جهة أخرى، النفقات الرأسمالية تتعلق بالاستثمار في الأصول ذات الطبيعة الدائمة أو الثابتة، كشراء أو تحسين مرافق مثل قاعات المجتمع، الملاعب، أو محطات معالجة المياه. هذه النفقات تضيف إلى

القيمة الإجمالية لأصول المجتمع وتساهم في تعزيز قدراته على المدى الطويل، كما أنها تعمل على إطالة العمر الإنتاجي للأصول القائمة.

إدارة ومراقبة الميزانية تشكل جزءاً لا يتجزأ من مسؤوليات المجلس البلدي. كما يوضح بوبكر (2022)، من الضروري أن يحظى أعضاء المجلس بفهم عميق للإيرادات والنفقات من خلال تحليل التقارير المالية الدورية. يُطلب من الإدارة المالية تقديم تقارير التباين الشهرية التي تبرز الفروقات بين النفقات والإيرادات الفعلية مقابل الميزانية المخطط لها. هذه التقارير تقدم لمحة شاملة عن الأداء المالي للمجتمع وتسلط الضوء على أي انحرافات مهمة تحتاج إلى معالجة.

من خلال مراقبة هذه التقارير بعناية، يمكن للمجلس البلدي تحديد المجالات التي تتطلب تعديلات مالية أو إعادة تخصيص الموارد لضمان تحقيق الأهداف المالية والتشغيلية. هذا النهج يعزز الشفافية ويضمن الاستخدام الأمثل للموارد المالية للمجتمع، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

ضبط مصادر دخل البلدية

لتحقيق التوازن المالي و"موازنة الميزانية" بشكل فعّال، من الضروري أن يضمن المجلس البلدي توافر مصادر دخل كافية لتغطية النفقات المخطط لها. وكما يوضح عيادي (2008)، تتنوع مصادر الدخل التي يمكن للبلديات الاعتماد عليها لتمويل أعبائها المالية، بما في ذلك تمويل الميزانية الرأسمالية التي تشكل جزءًا حيويًا من التنمية المحلية وتحسين البنية التحتية. من بين هذه المصادر:

القروض الخارجية: تعد القروض الخارجية، المحصلة من بنوك أو مؤسسات مالية أخرى، وسيلة شائعة لتمويل المشاريع الرأسمالية الكبيرة مثل الطرق، المباني، ومشاريع الصرف الصحي والمياه. هذه القروض تستخدم خصيصًا للأصول ذات الطبيعة الدائمة.

القروض الداخلية: يوفر بنك تنمية المدن والقرى في الأردن قروضًا داخلية بأسعار فائدة معتدلة لتمويل تطوير أو شراء البنود الرأسمالية. هذه القروض، ذات الفائدة الأقل مقارنة بالقروض الخارجية، تعتبر حلاً مفضلاً للبلديات في تمويل مشاريعها الرأسمالية.

مساهمات من الإيرادات: بالنسبة للمشتريات الرأسمالية الصغيرة، يمكن تغطية التكاليف مباشرةً من الدخل التشغيلي للبلدية. هذا النوع من الرقابة المالية، الذي يُعرف ب"المساهمات من الإيرادات"، يُستخدم للأصول الرأسمالية الأصغر حجمًا وهو يكلف البلدية أقل بكثير نظرًا لعدم ترتب فوائد عليه.

المنح الحكومية: تتيح المنح المقدمة من الحكومة الوطنية فرصة للبلديات للحصول على تمويل لتطوير البنية التحتية دون الحاجة لسداد قيمة المنحة.

التبرعات والمساهمات العامة: في بعض الأحيان، يمكن للمانحين المحليين والدوليين التبرع بأصول رأسمالية أو بمبالغ مالية لاستخدامها في مشاريع محددة، وهو ما يمكن أن يعزز موارد البلدية دون تكلفة إضافية.

الشراكات العامة/الخاصة: تمثل الشراكات مع القطاع الخاص طريقة مبتكرة لتمويل المشاريع الرأسمالية، حيث يمكن للقطاع الخاص المساهمة في تمويل وإدارة المشاريع مقابل الحصول على فوائد مالية مستقبلية، بينما تضمن البلدية توفير خدمات وبنية تحتية ذات جودة عالية للمجتمع.

يعتبر التوازن بين هذه المصادر المتنوعة للدخل والتخطيط الدقيق للنفقات من العناصر الأساسية لضمان الاستدامة المالية والتنمية المستمرة للبلديات، مما يمكنها من تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين وتحسين جودة الحياة في المجتمعات المحلية.

المطلب الثالث: إجراءات مراقبة الأداء المالي

في إدارة الأمور المالية للمنظمات، بما في ذلك البلديات، تعد المقاييس المالية أدوات حاسمة للمديرين وأصحاب المصلحة لقياس الأداء واتخاذ القرارات الاستراتيجية. إسماعيل وآخرون (2005) يشددون على أهمية هذه المقاييس، التي تشمل:

هامش الفائض الإجمالي: يقيس هذا الهامش النسبة المئوية من الإيرادات المتبقية بعد خصم تكلفة النفقات المباشرة للإنتاج أو الخدمات. هذا المقياس يساعد في تقييم كفاءة الإنتاج وتحديد مدى فعالية البلدية في إدارة تكاليفها.

رأس المال العامل: يعكس رأس المال العامل السيولة التشغيلية المتاحة للمنظمة، مما يسمح لها بتغطية العمليات اليومية. سيولة أعلى تعني قدرة أفضل على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل.

معدل سريع: تعد النسبة السريعة مؤشراً آخر على السيولة، مع التركيز بشكل خاص على الأصول سريعة التحول إلى نقد دون الاعتماد على المخزون. هذا يوفر فهماً لقدرة البلدية على تلبية التزاماتها قصيرة الأجل بسرعة.

الرافعة المالية (النفوذ): تشير الرافعة المالية إلى استخدام الديون في تمويل شراء الأصول. معدل الرافعة المالية يقيم مدى اعتماد البلدية على الديون مقابل حقوق الملكية في تمويل أصولها.

التدفق النقدي التشغيلي: يقيس هذا التدفق قدرة النشاط التجاري على توليد النقد من عملياته، مما يعطي مؤشراً على الصحة المالية والقدرة على النمو أو الحاجة إلى تمويل إضافي.

تعتبر هذه المقاييس نقطة بداية مهمة لأي شخص جديد في مجال الرقابة المالية، كما أن فهم تأثيرها على إستراتيجية العمل يعد مهارة محاسبية مالية أساسية ينبغي على جميع المديرين تطويرها. القدرة على قراءة وتفسير هذه المقاييس تمكن المديرين وأصحاب المصلحة من تقييم الأداء المالي بدقة واتخاذ قرارات مستنيرة لتحسين وضع البلدية المالي ودفع عجلة التنمية المستدامة.

الدراسات السابقة:

الأمارة، (2011) (تقويم أداء لجنة التدقيق في القطاع المصرفي العراقي بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية) في دراسته الرائدة بعنوان "تقويم أداء لجنة التدقيق في القطاع المصرفي العراقي" كجزء من بحث لنيل شهادة المحاسبة القانونية من المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية بجامعة بغداد، يسبر الأمارة (2011) أغوار الإطار القانوني والعملي للجان التدقيق في المصارف العراقية. هدف البحث إلى تحليل مدى كفاية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهيكل ومهام لجان التدقيق بما يتوافق مع القوانين والمعايير الدولية، وتصميم نموذج لتقويم أدائها تم تطبيقه على عينة من المصارف العراقية. النتائج كشفت عن نقاط ضعف رئيسية، بما في ذلك قصور الإطار القانوني العراقي بخصوص لجان التدقيق وضعف تطبيقها في المصارف الحكومية، إضافة إلى افتقار التقارير المالية للإفصاح الكافي عن المعلومات المتعلقة بلجان التدقيق. واختتم البحث بتوصيات لتحسين الإطار القانوني وتعزيز ممارسات

الإفصاح في التقارير المالية، مما يسهم في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز الشفافية في القطاع المصرفي العراقي.

في دراسة السامرائي (2013) بعنوان "أهمية حوكمة المؤسسات ودورها في تعزيز فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي"، تم استكشاف الأسس والمفاهيم الرئيسية لحوكمة المؤسسات وتأثيرها على تحسين كفاءة التدقيق الداخلي. تهدف الدراسة إلى توضيح مبادئ حوكمة المؤسسات وأهميتها في تطبيق معايير التدقيق الداخلي، مع تقديم نظرة على الإطار النظري لحوكمة المؤسسات. النتائج تشير إلى أن حوكمة الشركات تسعى لإنشاء هيكل يتيح الحرية ضمن إطار القانون وتعزيز الشفافية، وأن نجاح تطبيق حوكمة المؤسسات يتطلب عناصر مثل فصل الملكية عن الإدارة وتحقيق الشفافية لمكافحة الفساد. كما توصلت الدراسة إلى أن الرقابة الداخلية ولجان المراجعة لها دور محوري في دعم حوكمة المؤسسات. وقد أوصى البحث بزيادة الوعي بمفاهيم حوكمة المؤسسات، تعزيز فاعلية التدقيق الداخلي، وتفعيل إجراءات الرقابة الداخلية لضمان تحقيق الأهداف المؤسسية ودعم الشفافية والافصاح الكامل

في دراسة الساعدي (2015) المعنونة "الاحتيال في ظل القيمة العادلة / دراسة استطلاعية" والمنشورة في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية بكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، تم تقصي دور القيمة العادلة في النظام المحاسبي وارتباطها بالاحتيال. هدف البحث إلى استكشاف مفهوم القيمة العادلة وكيفية قياسها، إلى جانب تحليل مفهوم الاحتيال وأشكاله ودوافعه، والبحث في إمكانية وقوع الاحتيال تحت غطاء مناهج القيمة العادلة. من بين الاستنتاجات الرئيسية، لفت الباحث الانتباه إلى أن غياب الأدلة القاطعة على نية الإدارة في اعتماد القيمة العادلة قد يثير شكوكًا في مصداقية الكشوفات المالية

المعدة وفقًا لهذه القيمة. كما أشار إلى أن استخدام القيمة العادلة في الشركات المدرجة بسوق العراق قد يؤدي إلى تأخير في إصدار الكشوفات المالية بشكل مناسب، ما يفقد الكشوفات فائدتها بالمقارنة مع تطبيق الكلفة التاريخية التي تعاني من تأخر في إعداد وإصدار الكشوفات المالية. وفي ختام البحث، أوصى الساعدي بأهمية عدم التضحية بالموضوعية والتوقيت الملائم في مقابل تقديم معلومات قد لا تكون ذات صلة بمستخدمي الكشوفات المالية، وضرورة تبني مدخل معياري يقلل من المرونة ويحد من إمكانية التلاعب بالبنود المالية عند اختيار أي معيار يلزم الشركات بتطبيق القيمة العادلة.

سلمان وكاظم (2016) بعنوان (المخاطر الموروثة ودورها في تعزيز مسئولية مراقب الحسابات في الكشف عن الاحتيال المالي) "، يستكشف كيف يمكن استخدام تقنيات تحليل البيانات، وتحديدًا الانحدار اللوجستي، لتحليل المخاطر الموروثة في القوائم المالية ومن ثم تحديد مؤشرات الاحتيال المالي. يؤكد البحث على أهمية تقييم مخاطر التدقيق بدقة عالية كجزء من التخطيط الفعال لعملية التدقيق، مشيرًا إلى أن الكشف عن الاحتيال المالي يمكن أن يتحقق بشكل أكثر فعالية من خلال استخدام أدوات وتقنيات متطورة. النتائج تشدد على أن، على الرغم من تعمد المحتالين إخفاء أفعالهم، فإن استخدام تقنيات مثل الانحدار اللوجستي يمكن أن يوفر رؤى قيمة تساعد في الكشف عن الاحتيال. الدراسة تخلص إلى توصيات تشمل تطوير وتدريب المدققين على مفاهيم الاحتيال وكيفية استخدام تقنيات تحليل البيانات لتعزيز قدرتهم على التحري والكشف عن محاولات الاحتيال المالي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

الدراسة التي أجراها الأمارة (2011) تركز على تقويم أداء لجنة التدقيق في القطاع المصرفي العراقي، محددة النقاط الضعيفة في الإطار القانوني والتطبيق العملي، وتقديم توصيات لتحسين الإطار القانوني وتعزيز ممارسات الإفصاح في التقارير المالية. بالمقارنة، في دراسة السامرائي (2013)، تركز على أهمية حوكمة المؤسسات ودورها في تعزيز فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي، مشيرة إلى أن تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات يمكن أن يعزز شفافية العمليات ويقلل من فرص الفساد. بدوره، استعرض الساعدي (2015) دور القيمة العادلة في النظام المحاسبي وتأثيرها على مخاطر الاحتيال المالي، مؤكدًا على أهمية استخدام تقنيات التحليل للكشف عن الاحتيال بفعالية.

بالنظر إلى دراسة "أهمية تطوير مجال التدقيق المالي في إنجاز المعاملات المالية في البلديات"، يمكن أن تسلط الضوء على كيفية تحسين ممارسات التدقيق المالي في مجال البلديات للحد من الإسراف وتعزيز الشفافية في إدارة النفقات العامة. يمكن أن يكون الاستفادة من النتائج والتوصيات التي خلصت إليها الدراسات السابقة مفيدة في تطوير إطار عملي أفضل للتدقيق المالي في البلديات وتعزيز فعالية الرقابة على النفقات.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهجَ الوصفي باعتباره من أكثرِ المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية الإنسانية، حيث يعد المنهج الوصفي أداة وطريقة لتحليل ووصف مجال التدقيق المالي في إنجاز المعاملات المالية للبلدات في الأردن.

الاستنتاجات:

نستنتج مما سبق. تشير إلى أهمية تعزيز ممارسات التدقيق المالي في البلديات بهدف زيادة الشفافية والمساءلة في إدارة النفقات العامة. من خلال تطوير الإطار القانوني والمعايير المحاسبية المتعلقة بالتدقيق المالي، يمكن تعزيز دور الجهات الرقابية في البلديات وتحسين كفاءتها في مراقبة النفقات ومنع الإسراف والفساد. علاوة على ذلك، ينبغي تعزيز التوعية والتدريب للمدققين الماليين في البلديات لتطوير مهاراتهم وزيادة قدراتهم في تحليل البيانات وكشف الاختلالات المالية. تحقيق هذه الأهداف يمكن أن يسهم في تعزيز النزاهة والشفافية في إدارة النفقات العامة وتحقيق التنمية المستدامة في البلديات.

النتائج:

بناءً على الدراسات السابقة ومقارنتها بدراسة "أهمية تطوير مجال التدقيق المالي في إنجاز المعاملات المالية في البلديات"، يمكن توجيه بعض التوصيات الرئيسية والنتائج المحتملة:

النتائج:

تشير الدراسة إلى وجود ضعف في التدقيق المالي في بعض البلديات، مما يزيد من فرص وجود تجاوزات وإسراف في النفقات.

تظهر الدراسة نقصًا في مستوى الشفافية والإفصاح في النفقات المالية للبلديات، مما يؤثر سلبًا على الثقة العامة ويزيد من مخاطر وجود تجاوزات.

التوصيات:

توصي الدراسة بتحسين ممارسات التدقيق المالي في البلديات، بما في ذلك تعزيز الرقابة الداخلية وتطوير إجراءات التدقيق لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية.

توصي الدراسة بزيادة مستوى الشفافية والإفصاح في النفقات المالية للبلديات، من خلال تطبيق معايير أفضل وتبني ممارسات إفصاح متقدمة.

توصي الدراسة بتوعية وتدريب موظفي البلديات على أهمية التدقيق المالي والشفافية، بما يشمل فهم القوانين واللوائح ذات الصلة وتطبيقها بشكل صحيح.

توصي الدراسة بتعزيز التعاون والتنسيق بين البلديات والجهات الرقابية الأخرى، مثل الجهات الحكومية المحلية والوطنية، لتحقيق أفضل ممارسات في إنجاز المعاملات المالية وتعزيز الشفافية.

المصادر:

الخطيب، محمد محمود. (2009). الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

السعيد، فرحات جمعة. (2000). الأداء المالي لمنظمات الأعمال. دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.

بوتين، محمد. (2005). المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

عميروش، بوبكر. (2022). دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة. مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

عيادي، محمد لمين. (2008). مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي. مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة الجزائر، الجزائر.

بوسنة، حمزة. (2012). دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح. مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

يعقوب، ولد الشيخ، ومحمد، ولد أحمد يورة. (2014). التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية. مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

إسماعيل، إسماعيل، عبد الناصر نور، منير شاكر محمد. (2005). التحليل المالي. دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن.

سليمان، محمد مصطفى. (2014). الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

الراوي، خالد وهيب، وسعادة، يوسف. (2005). التحليل المالي للقوائم المالية. دار المسيرة للنشر، الأردن.

يوسف، صبح داوود. (2010). دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية. بيروت.

الأمارة، عبد الله. (2011). تقويم أداء لجنة التدقيق في القطاع المصرفي العراقي: بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية.

السامرائي، علي. (2013). أهمية حوكمة المؤسسات ودورها في تعزيز فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي. مقدم في موتمر كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك في الأردن.

الساعدي، عبد الرزاق. (2015). الاحتيال في ظل القيمة العادلة: دراسة استطلاعية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

سلمان، علي، وكاظم، محمد. (2016). المخاطر الموروثة ودورها في تعزيز مسئولية مراقب الحسابات في الكشف عن الاحتيال المالي. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.